# مقدمة في الثورة الفرنسية وظهور نابليون

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر أبرز حدث في أوربا والعالم خلال هذا القرن وهي الثورة الفرنسية التي انفجرت سنة 1789 وقد كان للأفكار والآراء التي جاءت بها تأثيرها على معظم التطورات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر لأنها قد أحدثت تحولا أساسيا واستثنائيا كان له أثره في المباديء والنظم السياسية والاقتصادية والتقاليد الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك وما صاحب ذلك من مشاكل وانقلابات وحروب ونتائج استمرت لفترة طويلة رغم انتهاء الثورة.

لعبت عوامل عديدة دورها في قيام الثورة، ويمكن تحديدها بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية : ونقصد بالعامل السياسي طبيعة نظام الحكم الذي اعتمد على نظرية الحكم المطلق القائلة بتمتع الملك الفرنسي بالحق الإلهي في الحكم الذي لا يسمح لأحد بمراقبته أو محاسبته وإنما طاعته طاعة عمياء في أوقات السلم والحرب والالتزام بكل قانون يصدره دون الرجوع إلى مؤسسة دستورية تمثل الشعب. أما العامل الاجتماعي فالمقصود به نظام الطبقات الذي كان المجتمع الفرنسي مقسما على أساسه إلى ثلاث طبقات هي طبقة النبلاء أو الأشراف المرتبطة بالقصر والمتمتعة بجميع الامتيازات بما فيها الاعفاء من الضرائب ، ثم طبقة رجال الدين (الاكليروس) التي تمثل السلطة الدينية المرتبطة بالملك الفرنسي أيضا والتي تتمتع بحقوق وامتيازات ورثتها هي وطبقة النبلاء من عصر الاقطاع. وتأتي في المرتبة الثالثة بعد هاتين الطبقتين الطبقة العامة المكونة من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، وتشكل أوسع طبقة في المجتمع إذ كان يبلغ تعدادها عند قيام الثورة 25 مليون نسمة بينما كان عدد أفراد الطبقتين الاخريين لا يتجاوز المليون. وكانت الطبقة العامة محرومة من كافة الامتيازات وتقع عليها أعباء الضرائب والعمل والسخرة والتجنيد مما كان له أثره في نقمة المجتمع الفرنسي على السلطة السياسية والوضع الاجتماعي الذي زاد في سوئه تدهور الحالة الاقتصادية وهي من أبرز العوامل الرئيسية التي أججت الثورة، فقد

كانت خزينة الدولة العامة تعاني من عجز كبير منذ أيام لويس الرابع عشر بسبب حروبه المزمنة، ناهيك عن إسراف البلاط والبذخ وعدم دفع الأغنياء الضرائب مما كان له أثره في تفاقم العجز. وقد فشلت جميع محاولات لويس السادس عشر لاصلاح وضع الخزينة المتدهور بسبب وقوف الطبقة الاستقراطية أمام مشاريع الاصلاح التي لم تجد أمامها طريقا لاصلاح الوضع المالي غير فرض الضرائب على الأغنياء. وقد كشفت التقارير التي أعدت لهذا الغرض ونشرت على الشعب بشاعة الأوضاع المالية وفداحة الضرائب التي تتحمل وزرها الطبقة العامة لوحدها. من ناحية أخرى ارتفعت الأسعار خلال الخمسين سنة التي سبقت الثورة بنسبة 65 % بينما لم تطرأ زيادة على الأجور بأكثر من 22 %، إلى جانب المجاعة التي اجتاحت البلاد سنة 1788 والتي كان التجار فيها يصدرون القمح إلى الخارج بينما لم يكن المواطن يجد رغيف الخبز الا بأسعار خيالية كان غير قادر على دفعها.

ساعد على كشف هذه الأوضاع المتردية وتعريتها العامل الفكري الذي تمثل في قيام يقظة فكرية فرنسية سبقت قيام الثورة وكان من أبرز قادتها فولتير (1694 – 1778) الذي ايقظت أفكاره الطبقات المظلومة وتقبله الناس بسرعة لأسلوبه الساخر ونقده اللاذع ولغته الواضحة وإنسانيته. أما مونتسكيو (1689 ــ 1755) فقد كتب عن العدالة والدستور وضرورة فصل السلطات الثلاث لضمان الديمقراطية متأثرا بذلك بالدستور الانجليزي. يضاف إلى هاتين الشخصيتين الفكريتين جان جاك روسو (1712 ــ 1778) الذي بقيت آراؤه وكتاباته تؤثر في الفرنسيين من جيل إلى جيل حيث دعا إلى الرجوع للطبيعة للتخلص من قيود الحضارة. ويعرف روسو الحكومة بأنها عقد اجتماعي يضمن للافراد حمايته ويقوم على رغبة الأمة، وللشعب حق الخروج على إرادة الحكومة إذا ما أخلت بشروط التعاقد، ولهذا كان روسو أول من أباح الثورة والخروج على الحكومة.

قادت محاولات الوزراء القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية إلى تبني الطبقة الارستقراطية دعوة عقد مجلس الطبقات اعتقاداً منها أنها ستمنع بواسطته أية إصلاحات تؤثر على مصالحها لأن التصويت في المجلس يكون

على أساس الطبقة وليس الأفراد، فلطبقتي الأرستقراطية ولرجال الدين صوتان بينما يكون للطبقة العامة صوت واحد رغم أن ممثليها يكونون الأغلبية الساحقة في المجلس. وعندما افتتح الملك لويس السادس عشر مجلس الطبقات بفرساي في أيار 1789 لم يشر في خطاب الافتتاح إلى الأزمة المالية للبلاد رغم عرائض الشكوى التي قدمتها الطبقة العامة إلى أعضاء المجلس الجدد مما دفع أعضاء هذه الطبقة إلى رفع اقتراح يدعو إلى إلغاء التصويت على أساس الطبقات. ومع مقاومة الأرستقراطية ورجال الدين ولويس السادس عشر لهذا المقترح تحول اجتماع المجلس إلى عصيان أعلنه قادة ممثلو الطبقة العامة حيث اطلقوا على أنفسهم اسم الجمعية الوطنية ورفضوا أوامر لويس السادس عشر بالتفرق وقرروا الاستمرار في اجتماعاتهم لوضع دستور لفرنسا مما اضطر الملك لويس السادس عشر إلى الاذعان للأمر الواقع خصوصا بعد أن انضم إليهم العديد من نواب طبقتي رجال الدين والنبلاء.

كان لهذه التطورات ولخوف لويس السادس عشر واستدعائه بعض فرق الجيش لحمايته بمقره في فرساي أثره في تأجيج الشارع وقيام ثورة شعبية في باريس أدت إلى تنظيم قيادة ثورية وحرس قومي ومن ثم الهجوم على سجن الباستيل واحتلاله وإطلاق سراح السجناء. وقد اعتبر الفرنسيون ذلك اليوم وهو 14 يوليوز، تموز 1789 بداية للثورة الفرنسية التي توسعت من باريس لتشمل سائر أنحاء فرنسا ولتفرض على لويس السادس عشر التخلي عن موقفه المتشدد والاعتراف بالجمعية الوطنية والموافقة على رفع علم الثورة المثلث الألوان ووضع على صدره شارة الثورة الملونة .

ابتدأت الجمعية الوطنية أعمالها ببحث السبل الكفيلة بتهدئة الأضطرابات والقضاء على الفوضى والتخريب والنهب والسلب الذي عم البلاد جراء الثورة، كما أعلنت في الرابع من غشت ـــ آب لائحة حقوق الانسان واعتبرتها مقدمة للدستور التي اجتمعت من أجله. من جانب آخر وقف لويس السادس عشر هذه المرة ضد لائحة حقوق الانسان بعد أن وجد فيها تجريدا له من صلاحياته المطلقة مما أدى إلى تصاعد حماس

الجماهير ضده فهاجمت قصره وعرضت حياته وزوجته للخطر لولا إنقاذ الحرس القومي لهما حيث انتقل الملك من فرساي إلى باريس تحت الحماية بعد أن صادق على جميع مقررات الجمعية الوطنية بما فيها قرارات توزيع الضرائب على أفراد الشعب بالتساوي ودون تمييز طبقي. لكن موقف لويس السادس عشر تحرج مرة أخرى عندما أممت الجمعية الوطنية أموال الكنيسة وأراضيها، باعتبارها ملكا للشعب وأصدرت دستورا خاصا برجال الدين يقسم رجل الدين بموجبه اليمين للملك وللشعب والدستور الجديد، وهذا يعني قطع العلاقة بين الكنيسة الفرنسية والبابا في روما الذي أصدر قرار الحرمان بحق أي رجل دين يقبل أن يقسم يمين الولاء للدستور الديني الجديد. ولما كان لويس السادس عشر متدينا فقد شعر بالاثم باعتبار أن تعاونه مع الجمعية يتعارض في هذه الحالة مع إيمانه وولائه للكاثوليكية فهرب إلى شمال البلاد أملا في العودة مع الجيش الملكي الموجود هناك وبالتنسيق مع النبلاء المهاجرين خارج فرنسا ليفرض إرادته، الا أن أمره اكتشف وأعيد مع عائلته إلى باريس مما أعطى الفرصة للمتطرفين والجمهوريين أن يعلنوا عن رغبتهم بإلغاء الملكية، فرفضت الجمعية الوطنية ذلك لكنها اتخذت إجراءاً سريعا لوقف غضب الشارع والجماهير وذلك بوقف الملك عن ممارسة سلطاته حتى يتم سن الدستور الجديد ويقسم يمين الولاء له.

وفي سبتمبر — أيلول 1791 انتهت الجمعية الوطنية من وضع الدستور الجديد الذي أبقى على النظام الملكي مع تحديد سلطات لويس السادس عشر واعتبر الدستور الأمة هي المصدر الأساسي للسلطة تمارسها بواسطة الهيئات المنتخبة والملك. ثم أعلنت الجمعية عن حل نفسها بعد أن انتهت مهمتها وأخذ أعضاؤها قرارا بعدم ترشيح أنفسهم لانتخابات الجمعية التشريعية القادمة التي سن عليها الدستور.

تكونت الجمعية التشريعية من عدة قوى سياسية : منها قوى اليمين التي كانت تشكل ثلث أعضاء المجلس وهم من النبلاء ذوي الاتجاه التحرري الذي يؤمن بالملكية الدستورية. ثم قوى الوسط وهم الأكثرية التي تؤمن

بالثورة والدستور وتقف دائما مع الأقوى. أما قوى اليسار فهم الجيروندیون واليعاقبة المؤمنون بالجمهورية يضاف إليهم جماعة من أقصى اليسار من أنصار نادي كوردلييه كانوا بتطلعون إلى تغييرات جذرية في المجتمع من خلال النظام الجمهوري. وإلى جانب هذه القوى كانت هناك قوى معادية للثورة خارج الجمعية مكونة من المهاجرين والنبلاء ويقف معهم أباطرة أوروبا الذين وجدوا في الشعار الذي رفعته الثورة (الحقوق القومية لكل شعب) خطرا على عروشهم لأن إمبراطورياتهم مكونة من عدة شعوب. لذلك كان على الجمعية التشريعية أن تترك كل شيء لتتجه إلى مقاومة الخطر الخارجي المنذر بالحرب الذي بدأت ملامحه تظهر مع اعلان (بلنتز) الذي أصدره إمبراطور النمسا وملك بروسيا حيث أبدى فيه الطرفان رغبتهما بإعادة النظام إلى فرنسا باعتباره قضية تهم الدول الاوروبية. ولم يكن هذا العامل لوحده هو الذي أجج الحرب فلويس السادس عشر كان راغبا في قيام الحرب اعتقادا منه أن فرنسا ستندحر لتعود سلطته على أيدي حلفائه المنتصرين. في حين وجد الجيروندیون في الحرب وسيلة لتصفية المشاكل السياسية الداخلية.

في 20 أبريل ــ نيسان 1792 أعلنت فرنسا الحرب على النمسا ودخلت جيوشها بلجيكا إلا أن هذا الهجوم انقلب وبالا على الفرنسيين أمام تقدم الجيوش النمساوية التي وصلت الحدود الفرنسية بعد أن دفعتهم داخل أراضيهم. ثم أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا وتشكلت قيادة نمساوية بروسيه مشتركة. وفي 19 غشت ــ آب اجتازت الجيوش المتحالفة الحدود الفرنسية وحوصرت فردون مفتاح باريس الشمالي فانتفض الشعب الفرنسي بكل حماسة لمواجهة العدو الزاحف نحو عاصمته، كما رفع شعار تصفية أعداء الثورة ليلقى القبض على الآلاف ويعدم الكثيرين. ومع سقوط فردون بأيدي النمساويين والبروس تصاعدت عمليات الانخراط في صفوف الجيش واندفع المتطوعون صوب الشمال لمشاركة الجيش في معركة المصير. وفي مرتفعات فالمي صمد الفرنسيون بقيادة ديموريبه وأوقفوا زحف الجيوش المتقدمة بعد أن ظن الأعداء أن الفرنسيين سيفرون من أول طلقة مدفع كما حدث في الأراضي المنخفضة. واضطر الجيش الزاحف إلى وقف هجومه بعد اندحاره في معركة

فالمي التي أعادت الثقة إلى نفوس الفرنسيين. أما عن الجمعية التشريعية فإنها أنهت اشغالها في 20 سبتمبر — أيلول بعد وصول أنباء النصر ليحل محلها المجلس الوطني الذي كانت انتخاباته قد بدأت في الثاني من الشهر نفسه.

كانت أولى قرارات المؤتمر الوطني هي إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في اليوم التالي لانعقاده. وفي 11 ديسمبر — كانون الأول — 1792 بدأت محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر حيث وجهت إليه تهمة التآمر على سلامة الأمة والتواطؤ مع الدول الأجنبية المعادية لفرنسا، والعمل على قلب الدستور الفرنسي. لقد عارض الجيروندیون محاكمة لويس السادس عشر خوفا من استثارة الدول الكبرى لكن ذلك لم يكن مجديا فقد صدر الحكم عليه بالاعدام بالمقصلة ونفذ في 21 يناير — كانون ثاني 1793 وكان وراء ذلك اليعاقبة الذين وجدوا أن التعجيل بإعدام لويس السادس عشر سيكون وسيلة لارهاب أنصاره الذين بدأوا ينشطون بشكل ظاهر ضد الثورة التي تصاعدت حماسة جماهيرها عندما بدأت الجيوش الفرنسية تحقق الانتصارات بعد معركة فالمي حيث احتل الفرنسيون بلجيكا وولايات الراين ونيس وسافوي وأعلن المؤتمر أنه على استعداد لمساعدة كل أمة تطالب بحريتها وتريد التخلص من حكامها، فأصبحت فرنسا بنظر الحكام الاوربيين دولة غزو وتوسع، في الوقت الذي أعلنت فيه فرنسا تبنيها لنظرية الحدود الطبيعية التي تقول أن الراين هو الحد الطبيعي والجغرافي لفرنسا.

أثارت سياسة الحدود الطبيعية والتبشير بمباديء الثورة الفرنسية الدول الأوربية، وقد تفجرت الأزمة معها بعد إعدام لويس السادس عشر مما دفع فرنسا إلى إعلان الحرب على بريطانيا وهولندا واسبانيا، فأعلنت بريطانيا والنمسا وبروسيا وهولندا وإسبانيا والبرتغال وسردينيا قيام التحالف الاوروبي الأول بينهم ضد فرنسا. وقد تمكن هذا التحالف من إلحاق الهزائم بالجيوش الفرنسية التي انكفأت داخل حدودها، وقد صاحب ذلك حركات عصيان وتمرد حيث بدأ الملكيون يستولون بالقوة على العديد من المحافظات الفرنسية الغربية بمساندة قوى شعبية أضناها الجوع والتشرد. وعندما استفحل العصيان اتخذت الثورة